مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 14 / العـدد 02 (مكرر1) / سبتمبر 2020 / ص ص 181 - 192
Journal home page: http://rss.lagh-univ.dz/
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

دور البرجوازية العربية في ترسيخ نمط الاقتصاد السياسي المتمركز على الدولة في العالم العربي

The Role of Arab Bourgeoisie in Consolidating State-Centric Political Economy Model in the Arab World

رابح زغوني [1]
[1] جامعة قالمة (الجزائر) ، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2020/06/07 تاريخ القبول: 2020/09/21 تاريخ النشر: 2020/09/27

ملخص:

عبر تحليل أدوار الطبقة البرجوازية في أداء وظيفة التنمية الاقتصادية والانتقال الديمقراطي، يسعى هذا المقال إلى تقدير دور الطبقة البرجوازية العربية في تكريس نموذج مركزية الدولة في الاقتصاد السياسي للدولة العربية المعاصرة. وفي ذلك يطرح المقال إشكالية مدى قابلية المقارنة بين البرجوازية العربية والبرجوازية الأوربية إبان مرحلة التحديث في القيام بتلك الوظائف. على افتراض التفاوت بينهما من حيث ظروف النشأة والعلاقة بالسلطة. وقد توصل المقال إلى تأكيد النتيجة التي مفادها تعذر الاعتماد على الطبقة البرجوازية العربية للاطلاع بدور ما في تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية؛ لأن مكانة هذه الطبقة في البناء الاجتماعي العربي كانت دوما خاصة ولا يمكن مقارنتها بمكانة البرجوازية في الأنظمة الغربية، وهو ما ساهم أكثر في ترسيخ نموذج الاقتصاد السياسي للدولة العربية القائم على ثنائية الريع والتسلطية.

كلمات مفتاحية: العالم العربي، البرجوازية، مركزية الدولة، الريع، التسلطية.

ABSTRACT:

By analyzing the functions of the bourgeois class in economic development and democratic transition, this article seeks to appreciate the role of Arab bourgeois class in devoting the state-centric model of political economy in the contemporary Arab state. The article raises the problem of the comparability of Arabic and European bourgeois in carrying out these functions, assuming differences in the circumstances of their rise and the relationship to power. The article concluded that the Arab bourgeoisie could not be relied upon to have a role in promoting economic development and political democracy; because its status in Arab social structure has always been special, and cannot be compared to bourgeois status in western regimes, which has contributed more to the consolidation of the Arab state's political economy model based on rent and authoritarian.

Keywords: Arab world, Bourgeoisie, State-Centrism, Rent, Authoritarianism.

- المؤلف المرسل: رابح زغوني ، الايميل: zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

1- مقدمة:

تاريخيا، ينظر إلى البرجوازية كطبقة اجتماعية نشأت وتطورت في عصر النهضة متمردة على النظام الإقطاعي والحكم المطلق في أوربا. وكمكانة اجتماعية، فهي تقبع بين الطبقة الارستقراطية (ملاك الأراضي سابقاً) والطبقة الكادحة (الفلاحين و العمال)، وضمن الطبقة الوسطى فهي تصنف بأنها الفئة الأعلى مكانة، بحيث تتكون أساسا من التجار، و أصحاب المصانع الصغيرة وكبار الحرفيين. وتجادل أدبيات دراسات النهضة الأوربية، بأن الطبقة البرجوازية كانت صاحبة أدوار حاسمة في إعادة رسم معالم جديدة لنمط الاقتصاد السياسي للدولة الحديثة في أوربا؛ حيث أن ازدياد حجم وقوة الطبقة البرجوازية ساعد على الاستقرار والتقدم المدني، لكي تساهم بشكل كبير في انتقال أغلب الدول الأوربية من بنى اقتصادية متخلفة إلى مستوى أعلى من التحديث والنمو الاقتصادي، ومن أنظمة التسلط إلى أنظمة أكثر ديمقراطية. وهذا التطور اتسع ليشمل شتى المجالات في الحياة الاجتماعية، الفكرية والثقافية، لكي تساهم الطبقة البرجوازية مساهمة فعالة في مهمات النهضة، التصنيع والتنمية الاقتصادية وكذا الانتقال الديمقراطي.

لم تنشأ البرجوازية العربية كما نظيراتها في أوربا عن النضال لمقاومة استئثار الطبقة الارستقراطية بالثروة والحكم. وعكس ذلك، فهي في الغالب تعبير عن طبقة رجال الأعمال التي تملك علاقات مباشرة وصلات عضوية مع النظام الحاكم، فقد نشأت البرجوازية العربية منذ البداية في ظل التبعية سواء لسلطة داخلية أو خارجية أو كليهما وليس كنتيجة لتحولات مجتمعية في المجتمع العربي كما حدث مع نظيرتها الغربية. لأجل ذلك،جاء جديرا أن تصنف البرجوازية العربية ضمن فئات رأسمالية خاصة في المجتمع العربي المعاصر، منه إلى الحديث عن طبقة برجوازية عربية بالمعنى الاصطلاحي السابق في سياق التجربة الأوروبية في عصر النهضة.

1-1- الإشكالية:

بأوصاف البرجوازية التي نشأت في أوربا وقادت تجربة التغيير الاقتصادي والسياسي في الدولة الحديثة في أوربا، قد يصعب الحديث عن طبقة برجوازية عربية حقيقية؛ فالقليل جداً من مكونات البرجوازية العربية صعد إلى الطبقة الارستقراطية الأعلى، بينما هبط معظمها إلى الطبقة الأدنى المتوسطة نتيجة للخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية في البيئة العربية، بما أدى أن لا تظهر الطبقة البرجوازية العربية بصورة مكتملة أو ناضجة أو واضحة المعالم. وعلى أساس من ذلك، هل يمكن إسقاط مفهوم "البرجوازية" وما يحمله من دلالات فكرية في البيئة الغربية على "الطبقة الغنية" في البيئة الاجتماعية العربية، لتضطلع بنفس أدوارها في تحقيق التنمية والديمقراطية في الدولة العربية المعاصرة؟

1-2- الفرضية:

بينما لعبت الطبقة البورجوازية في أوربا دورا حاسما في إعادة رسم مواقع الطبقات الاجتماعية في أوربا، مساهمة في التأسيس لواقع سياسي واقتصادي جديد، فإن البرجوازية العربية ونتيجة ارتباطها العضوي بالنظام الحاكم لم يمكن ممكنا الاعتماد عليها للاطلاع بدور ما في عملية التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية.

1-3- أهداف البحث:

في العالم العربي، قام تأسيس الدولة العربية الحديثة بشكل واضح على التفاعل ما بين العوامل الاقتصادية والسياسية التي احتلت الدولة من خلالهما موقعا مركزيا عن طريق سياسات الريع الاقتصادي وممارسات الاستبداد السياسي. وحيث يسعى هذا المقال إلى التعريف بالبرجوازية العربية وتقدير خصائصها وطبيعة علاقتها بالسلطة، فإنه يهدف بالأساس إلى رصد دور الطبقة البرجوازية العربية في إحداث التغيير الاقتصادي والسياسي في الدولة العربية المعاصرة، عبر تحليل أدوارها في القيام بمهمات التنمية والديمقراطية في العالم العربي على وجه مقارن مع دور نظيرتها في الغرب إبان مرحلة التحديث.

1-4- المنهج:

توظف الدراسة مقاربة الاقتصاد السياسي لمناقشة الآثار المترتبة بالتتابع - اقتصاديا وسياسيا- عن أدوار البرجوازية العربية في تكريس نمط الاقتصاد السياسي المتمركز على الدولة في العالم العربي المعاصر. وفي ذلك، يأخذ منهج الدراسة طابعا وصفيا في استكشاف خصائص نشأة و تطور البرجوازية العربية على وجه مقارن بنظيرتها الغربية، ويرتقي إلى مستوي التحليل بمناقشة أثار ذلك على مسارات التنمية والانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

2-الطبقة البرجوازية ودورها في التغيير السوسيو-اقتصادي في الدولة الحديثة:

على عكس الفهم الشائع الذي يربط بشكل سريع ومباشر بين استخدام مفردة البرجوازية والتحليل الماركسي الطبقي، ليفهم الطبقة البرجوازية كمرادفة للطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج، فإن مفهوم البرجوازية تاريخيا هو مفهوم ليبرالي المنشأ، وله دلالة اجتماعية وسياسية وثقافية ليبرالية بالأساس. لذا فإن إزالة اللبس في المفاهيم المستخدمة على نحو خاطئ كمرادفات للبرجوازية مثل" الرأسمالية "، "الأرستقراطية"، "طبقة الكومبادور"، يجب أن يكون أولى الخطوات في مسعى بناء فهم للبرجوازية ليس كمفهوم فقط وإنما كطبقة اجتماعية أيضا.

2-1- الرأسمالية:

يستخدم التحليل الماركسي الكلاسيكي مصطلح البرجوازية للتعبير عن نمط الإنتاج الرأسمالي، والطبقة البرجوازية للإشارة للطبقة المالكة لوسائل الإنتاج في المجتمع، فعند كارل ماركس وأتباع فكره يشار للطبقة البرجوازية باعتبارها تلك الطبقة المتحكمة في رأس المال وفي علاقات الإنتاج والاستغلال الرأسمالي.

2-2- الأرستقراطية:

هي طبقة اجتماعية تتكون من خواص الناس أصحاب المنزلة الرفيعة الذين يكونون موضع اعتبار وتقدير خاص المجتمع، وتتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مراتبهم في المجتمع عن طريق الوراثة، واستقرت هذه المراتب على أدوار الطبقات الاجتماعية الأخرى (معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، ص. 14).

2-3- الكومبرادور:

هي النخبة المتميزة والثرية والمتعلمة نسبيًا التي أدخلتها الهيمنة الاستعمارية، وبالتالي تكون أقل ميلًا إلى النضال من أجل الاستقلال الثقافي والسياسي المحلي (Iqbal & Others, 2015, p.6). وقد تردد استخدام المصطلح في أدبيات

نظرية التبعية، التي وظفتها للتعبير عن الطبقة البورجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقا لمصالحها عبر ربط الاقتصاديات الوطنية بمراكز رأسمالية تستغله وتستفيد من مزاياه.

2-4- البرجوازية:

لغة يفيد أصل كلمة "البرجوازية " باللاتينية معنى التمدن في نمط وأسلوب الحياة والأفكار،فأصل الكلمة من bourg أي المدينة، وتعني السكان الذين يتمتعون بالحقوق المدنية ولهم حق العيش داخل المدن(معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، ص. 21). وكطبقة اجتماعية، فهي تصنف على أنها في قمة الطبقة المتوسطة و تتكون أساسا من التجار وكبار الموظفين الكبار في الدولة وأصحاب الحرف والمشاريع الصناعية.

تاريخيا، في أوربا مطلع القرن السابع عشر بدأت تظهر معالم طبقة اجتماعية جديدة لا هي في رقي وغنى الطبقة الارستقراطية ولا دونية وفقر الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين بل تنتمي أكثر إلى الطبقة الوسطى، وقد تشكلت من مزيج من المثقفين والأدباء وكذلك السياسيين والاقتصاديين. في عهد الطغيان والحكم المطلق، كانت مكانة هذه الطبقة الاجتماعية ومصالحها الاقتصادية مهددة إذ أنها لم تكن جزءا من المنظومة الحاكمة، وهو ما بدا سببا كافيا دفعها للتفكير في تغيير الوضع القائم. لذا فإن البرجوازية الأوربية كانت -وبشكل غير مباشر- تعادي السلطة المطلقة، كما أنها كانت تنكر عليها استخدامها الدين لتحصيل الشرعية، وترفض حق الملوك الإلهي في الامتيازات الإقطاعية، لكنها ترجمت معارضتها لها بشكل فلسفي وأدبي أكثر منه سياسي واقتصادي ثوري (جمال، 2017). لكن وفي فرنسا، حدث أن اتحدت أهداف الطبقة البرجوازية مع أهداف الطبقة الكادحة في المجتمع الفرنسي من العمال والفلاحين في مقاومة التسلط والإقصاء، وهو ما فجر الثورة الفرنسية سنة 1789 المنادية بالديمقراطية واحترام حقوق الشعب .

لقد جاء دعم البرجوازية للثورات على الأنظمة التسلطية للقضاء على القوانين والأنظمة الإقطاعية، وتمهيد الطريق للتوسع في أنشطتها الاقتصادية، لكنها في ذلك لم تستخدم العنف بقدر استخدامها الفكر عن الطريق الترويج لأفكار مثل الحريات الشخصية، والحريات الدينية، وحرية التجارة، والتي استمدت كلها من الفلسفة البرجوازية. ولقد تمكن البرجوازيون تدريجيا من التوصل إلى غايتهم في انتزاع السلطة من الطبقة الأرستقراطية، وسيطروا تدريجيا على العائدات والموارد الاقتصادية. وبتوسع التجارة أكثر، وانتشار فلسفة اقتصاد السوق، كبرت الطبقة البرجوازية في الحجم، وفي القوة، وفي مدى التأثير الذي تحدثه في المجتمعات الأوربية التي تحولت للصناعة، فوجدت الطبقة الأرستقراطية نفسها تتضاءل في الحجم تحت ضغط ثورة البرجوازية التي أصبحت تصعد صعودًا تدريجيا لتحل محل الأرستقراطية.

إذن، وسواء في الاقتصاد، السياسة أو الثقافة، ينظر للطبقة البرجوازية على أنها صاحبة دور رائد في التطور التاريخي للمجتمعات الأوروبية الحديثة، فلقد كان للطبقة البورجوازية الفرنسية على وجه خاص دور حاسم في إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية لفرنسا ومن ثم كل أوربا بعد الثورة الفرنسية سنة 1789، لتساهم في التأسيس لواقع سياسي واقتصادي جديد، اتسع لاحقا ليشمل شتى المجالات في الحياة الاجتماعية، الفكرية والثقافية (عصامي، 2011)، لكي تساهم الطبقة البرجوازية بذلك مساهمة فعالة ليس فقط في الانتقال من التسلط إلى الديمقراطية، لكن أيضا في مهمات النهضة، التصنيع والتنمية الاقتصادية.

3- مركزية الدولة في نموذج الاقتصاد السياسي للدولة في العالم العربي:

لأسباب عديدة، قد يتعذر الجزم بثقة بوجود نموذج موحد للاقتصاد السياسي للدولة في جميع أقطار العالم العربي، لعل أهمها الاختلاف الجوهري في مستوى النمو الاقتصادي، درجة التجانس الاجتماعي، وإختلاف تجربة الاستعمار الأجنبي في الدول العربية. لكن ومع ذلك، تظل هناك مظاهر للتشابه البنيوي في نشأة واستمرار الدولة الحديثة في العالم العربي؛ فتأسيس الدولة العربية الحديثة بشكلها الحالي يقوم بشكل واضح على التفاعل ما بين العوامل الاقتصادية والسياسية مع احتلال الدولة موقعا مركزيا بينهما، فاقتصاديا، لطالما كان للريع –سواء كان نفطيا أو غير نفطي- تأثيرا مباشرا وكبيرا على طبيعة الاقتصاد الموجه محليا في الدول العربية (Altunişik, 2014, p.76)، وقد أتبعه ذلك -سياسيا- ظهور واستمرار أنظمة تسلطية منذ حصول الدول العربية على استقلالها عن الاستعمار الغربي سواء في شكل العائلات الملكية الحاكمة أو في الاعتماد على تأييد الحزب الواحد في الأنظمة الجمهورية أو الروابط القبلية لضمان الولاء والشرعية وبالتالي الاستمرار في الحكم (Bishara, 2012, p.22).

في الواقع، لا يبدو الازدهار الاقتصادي الظاهر للعيان في بعض دول الريع العربية كافيا للحكم على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني أو مستوى تطور المجتمع، لكونه مجرد مظهر سطحي أعاق مساعي التنمية الاقتصادية الحقيقة بدفع المواطنين إلى الاكتفاء باقتسام المنافع المتأتية من الإنفاق الحكومي (النقيب، 1989، ص. 128) بدل المشاركة الفاعلة في عملية التنمية؛ فحيث أن تحصيل إيرادات الريع المتراكمة يكون مباشرة لدى الحكومات، فإن درجة مركزية الدولة في اقتصاديات هذه الدول يأتي في الغالب عاليا. إن هذا هو ما يعطي للدولة امتياز توزيع الريع على الشعب، فدولة الريع لا تكتفي بتوفير السلع والخدمات للشعب ولكنها أيضا أهم مصدر للوظيفة، ولهذا يشار لها بالدولة الموزعة Distributive States أو دولة المخصصات Allocation States.

تعتمد الدول الريعية على آلية التوزيع لإعادة تخصيص مداخيل الريع على الأفراد في المجتمع من خلال عملية الإنفاق الحكومي الذي يتوزع على ثلاث أبواب (حافظ، 2006، ص.409-410):

- الإنفاق الرأسمالي: الذي يتضمن كل أوجه الإنفاق على العمل والمواد الأزمة لإنتاج السلع والخدمات التي توفر للمواطنين مثل مشاريع الأشغال العامة؛
- التعويضات العامة: وهي مجموع الأرصدة المالية التي تخصصها الدولة من ميزانيتها العامة على شكل فوائد الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التمويني، تعويضات استملاك الدولة للأراضي؛
- ج-الاستهلاك العام: عبر توفير الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية، وتوفير السلع الواسعة الاستهلاك بأسعار مدعمة أو رمزية والتي من شأنها التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية.

لم يكن غريبا أن تساعد هذه السياسة الاقتصادية التوزيعية للريع أنظمة الريع العربية على تحصيل الشرعية السياسية لحكمها وتعزيز سلطتها، وتقويض تهديدات الخصوم السياسيين والمجموعات الاجتماعية المناوئة في مقابل تحصيل ولاء المجموعات الأخرى. لقد جاء طبيعيا أن تكون الدول الريعية مهيأة أكثر من غيرها للتسلط وعصية على الانتقال الديمقراطي؛ فقلة الضرائب من الناحية الاقتصادية يعني بالضرورة قلة المشاركة السياسية من الناحية

السياسية، فمادامت للدولة الريعية القدرة التمويلية لتأسيس وتكريس شرعية النظام من خلال سياسات توزيع الريع، فإن النتيجة هي بالضرورة اختلال العقد الاجتماعي بين النظام والمجتمع لصالح الطرف الأول، فقدرات النظام على المساومة تفرز قبولا للمجتمع بالنظام في مقابل حصول الأخير على مزايا الريع (Altunişik, 2014, p.79-80).

على أساس من ذلك، يمثل الاستبداد السياسي -بتفاوت درجاته- أهم السمات المشتركة لمختلف أنظمة الحكم العربية على اختلاف توجهاتها وتركيبها البنيوي، سواء على مستوى المؤسسات أو الممارسات، فمن خلال المزاوجة بين السياسة والاقتصاد احتكرت هذه الأنظمة مصادر القوة والنفوذ، واستطاعت بناء الولاء السياسي للنظام لا على أسس دستورية بل على أسس ريعية أو عشائرية وجهوية، وكانت النتيجة غالباً نظاما تسلطيا يتخذ شكل العصرية بواجهات حديثة (بشارة، 2012، ص. 29)، فعلى الرغم من التوفر الشكلي للمؤسسات السياسية في الدول العربية، فإن التفاعل بين أركان النظام السياسي، يتسم بعدد من السمات والخصائص المشتركة (عبد اللطيف وآخرون، 2012، ص.1):

- طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ، وطغيان دور الحاكم على السلطة التنفيذية؛
- التجاوز المستمر للقانون من السلطات المختلفة، وضعف المؤسسة القضائية؛
- ضعف تمثيل القوى السياسية في بنية المؤسسات السياسية.

4- نشأة الطبقة البرجوازية في العالم العربي وخصوصية الارتباط العضوي بالسلطة:

لم تنشأ البرجوازية العربية كما نظيراتها في أوربا عن فئة التجار والصناعيين الذين ناضلوا ضد ملاك الأراضي عبر صراع حاد مع ممثلي النظام الإقطاعي، تمكنت البرجوازية الأوربية من خلاله من تصفية مؤسساته وقيمه وآثاره في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء (الصوراني، 2004). وعكس ذلك، فإن فالبرجوازية العربية هي في الغالب تعبير عن طبقة رجال الأعمال التي تملك علاقات مباشرة وصلات عضوية مع النظام الحاكم (Bishara, 2012, p.23). لأجل ذلك، قد يكون مناسبا أكثر تصنيف البرجوازية العربية ضمن "فئات رأسمالية" أو "طبقة رجال الأعمال" أو "المستثمرين" في المجتمع العربي المعاصر، منه إلى الحديث عن طبقة برجوازية عربية بالمعنى الاصطلاحي في سياق التجربة الأوروبية في عصر النهضة. إن وضع للبرجوازية العربية هذا يمكن أن يعزى لأسباب داخلية وأخرى خارجية: ترتبط الأولى بخصوصية الأنماط والمعايير الاجتماعية والاقتصادية التي حكمت مسار التطور التاريخي في العالم العربي والتي تكاد تختلف إجمالا عن تلك التي حكمت نفس مسار التطور في البلدان الأوروبية إبان عصر النهضة. أما الثانية، فهي ترجع بالأساس إلى تعمق وتكريس مظاهر التخلف والتبعية عبر الهيمنة الاستعمارية الحديثة والمعاصرة التي استطاعت في دمج الأنظمة العربية بصورة تابعة وخاضعة لقوى خارجية (الصوراني، 2004).

تاريخيا، لم تنشأ البرجوازية العربية نتيجة تحولات مجتمعية في المجتمع العربي، بل أنها نشأت في وضع اقتصادي ساده التغلغل الاستعماري، وبالتالي فهي قد استفادت من منظومة الاستعمار ولم تضطر لمقاومته، وهو ما جعلها بدلا من أن تحمل مشروعاً نهضويًا إنتاجيًا وقوميًا، تبدو مرتبطة أكثر ماديا وثقافيا بالقوى الاستعمارية الخارجية منها إلى القوى المجتمعية الداخلية. لذا بينما كانت الشعوب تقود المقاومة الحقيقي ضد الاستعمار، ظهرت في المراحل الأخيرة

من الاستعمار المباشر فئة برجوازية عملت تاريخيًا على تحويل الاستعمار المباشر إلى استعمار غير مباشر يرعى المصالح السياسية، الاقتصادية والثقافية لمستعمر الأمس (جمال، 2017). على هذا الأساس، فان الأوصاف الأكثر تناسبا للتعبير عن حال الطبقة البرجوازية العربية هي "الرأسمالية الكومبرادورية" أو"الطبقة الطفيلية " أو"برجوازية الصفقات"؛ لأنها قد نشأت من رحم كبار الملاك وأشباه الإقطاعيين الموالين للاستعمار حاملة معها مساحة كبيرة من علاقاتهم وتراثهم وقيمهم، سواء في إطار النظام البيروقراطي العثماني أو في إطار الاستعمار البريطاني/الفرنسي، ثم استمرت هذه الطبقة فيما بعد الاستقلال في إطار دول النظام العربي(الصوراني، 2004).

بعد الاستقلال، وفي الدول العربية النفطية، تمثلت البرجوازية الجديدة في مجموعة الوسطاء والتجار وممثلي المصالح الاقتصادية الغربية المدعومين من قبل الدولة، وأعضاء هذه الطبقة هم في الغالب أفراد من الأسر الحاكمة، أقاربهم وأصدقائهم ومستشاريهم، في حين نجد أن أعضاء هذه الطبقة في الدول العربية غير النفطية، تتشكل بالأساس من أولئك الذين استفادوا من مواقعهم المؤيدة للدولة ووصلوا بفضل ذلك لإثراء أنفسهم بسرعة، كما أن أفراد المؤسسة العسكرية ليسوا بمنأى عن ذلك، فالكثير من الضباط وأقاربهم أصبحوا أغنياء جدد بفضل مواقعهم المؤثرة في الجيش (Farsoun, 1997, p.17). وفي كلتا الحالتين، ولأنها دوما ما كانت قريبة من السلطة، فإن البرجوازية العربية شددت على التنمية بلا ديمقراطية، الأمر الذي جعل الجماهير-خاصة في الدول غير النفطية- تعاني من تقليص مستمر في حرياتها الديمقراطية دون الحصول على انجازات في مقابل ذاك في ميادين الإنماء الاقتصادي والاجتماعي (فياض والجاسور، 2002، ص. 18).

تبعا لذلك، لم يمكن ممكنا الاعتماد على الطبقة البرجوازية للاطلاع بدورها في التنمية الاقتصادية ولا بدورها في تعزيز الديمقراطية في أغلب الدول العربية؛ لأن مكانة هذه الطبقة في البناء الاجتماعي العربي لطالما كانت خاصة لا يمكن مقارنتها بمكانة البرجوازية في الأنظمة الغربية. فالبرجوازية العربية لطالما كانت مرتبطة بعلاقات مباشرة وصلات عضوية بالنظام الحاكم (Bishara, 2012, p.23)، ولهذا لم يأتي إخلاصها لليبرالية السياسية مثل إخلاصها لليبرالية الاقتصادية؛ فالذي كان يهم هذه الطبقة الاجتماعية في شأن الحريات هو حرية التملك والاستثمار مع التنكر لأي من أشكال الحريات السياسية، ويظهر ذلك في ارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية الغربية في السياسة في مقابل حرصها على منع أي محاولة للتدخل في حرية الاستثمار. فالبرجوازية العربية منذ نشأتها نمت بلا ليبرالية سياسية، وبعدما تقربت من السلطة شددت على التنمية بلا ديمقراطية (فياض والجاسور، 2002، ص. 18).

5- دور البرجوازية العربية السلبي في عملية التنمية الاقتصادية:

على عكس التحالف المصلحي الذي جمع الطبقة البرجوازية والطبقة الكادحة في أوربا، فقد استغلت الطبقة البرجوازية العربية الناشئة أيام الاستعمار طبقة العمال والفلاحين والكادحين ،وخاصة في المشرق العربي، لنهب أراضيهم الزراعية التي كانت تعد منحًا لكبار قادة الدولة وموظفيها وحتى شيوخها، فلم تستطع بذلك الطبقة البرجوازية النهوض بالمجتمع العربي كما فعلت نظيرتها في أوربا. وكان ذلك لعدة أسباب كعدم وجود النسيج المجتمعي الواحد؛ أي وجود طبقة من العمال والفلاحين ذات أهداف واضحة وصريحة ومتحدة كما حدث في المجتمع الفرنسي، لكن

أهم هذه الأسباب هو علاقة البرجوازيين بالسلطة واستمدادهم لنفوذهم منها، حتى باتت كلمة سلطة تعني برجوازية لدى عموم الشعب في المشرق العربي (جمال، 2017).

بعد الاستقلال، كانت البرجوازية العربية الناشئة مختلفة عن حال نظيرتها الغربية في عصر النهضة أيضا، فقسم كبير منها لم يكن ذو تقاليد برجوازية بالمعنى الحداثي الغربي، وذلك يعود إلى أن كثيرا من أفراد هذه الطبقة كانوا إقطاعيين انتقلوا إلى الاستثمار في المدن، وهذا ما يفسر افتقار هذه الطبقة في البيئة العربية لقيم الحداثة والديمقراطية، بل هي قد اتسمت بتحالفها العضوي وارتباطها البنيوي بالإقطاع حتى أنه من الصعب أحيانا التمييز بين الممثلين السياسيين لطبقتي الإقطاع والبرجوازية. وفضلا عن ذلك، فهي قد جاءت مطبوعة بطابع التبعية، هشاشة بنيتها الاقتصادية وضعف قاعدتها الاجتماعية، وهذه الخصائص هي التي كانت محددات ضابطة لدور هذه الطبقة في العملية التنموية في الدول العربية.

لقد ساهم الريع النفطي في كثير من الأقطار العربية -وخاصة في الخليج العربي- في تلاشى تأثير صغار التجار وأصحاب المؤسسات في صنع السياسة الاقتصادية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، وأصبح أقل استقلالية وقوة ومساهمة في تقديم الخدمات، ومعه تحول دور رجال الأعمال من دافعي للضرائب إلى ضيوف على الدولة الريعية. هذا الوضع جعل القطاع الخاص يعتمد على الدولة وعلى آلية الإنفاق الحكومي وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع، ما أدى إلى تركز اقتصادي رأسمالي في مجموعات ضيقة من الأفراد والعائلات التي تمكنت ،بفضل ارتباطها الوثيق مع النخبة الحاكمة، من تكوين شبكات مصالح واسعة ومن تجميع ثروات هائلة من خلال بناء احتكارات يصعب منافستها تتغذى من المال العام، تمنع المنافسة ولا تكاد تقوم بأدوارها في توظيف المواطنين (الخاطر، 2015، ص. 35).

لجأت البرجوازيات العربية إلى أقل المجالات تعرضا للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان، ثم توسعت نشاطاتها بسرعة إلى الاستثمارات والمشاريع في الخارج –خاصة في الدول الغربية- في مجالات مثل العقارات، الفنادق مراكز التسوق، الأوراق المالية وتداول الأسهم والسندات، بما ساهم في اندماج الاقتصاديات العربية في رأس المال الغربي. أما محليا، فغالبا ما كانت البرجوازية العربية تركز على الربح الاستهلاكي السريع ولم تكن لتُعنى بمشاريع عامة تخدم قضايا الخدمات الاجتماعية للمواطنين مثل (تطوير القطاع الصحي، وبناء السدود، بناء الشبكات الكهربائية) كونها تحتاج لرأس مال ضخم و كوادر لم تكن لتملكها. فغالبا ما كان ممثلوا البرجوازية الوطنية في القطاع الخاص يركزون على المشاريع الاستهلاكية مستفيدين من الإعفاءات الضريبية، أما المشاريع الخدماتية فكانوا يتركونها للقطاع العام الذي كان يعتمد في عمله على اقتطاعات ضريبية ضخمة تقع على كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة (عكاش، 2005). ولهذا فشلت البرجوازية العربية في تحقيق آمال التحديث المنشود للمجتمع العربي، لأنها افتقرت في أحيان كثيرة إلى مبادرة تنموية أو خيار مستقل لتحقيقها.

وبالإضافة إلى الطبقة البرجوازية التقليدية، فإن السياق الاقتصادي العام كان مناسبا لتتكون شريحة مستفيدة جديدة من البرجوازية هي البورجوازية البيروقراطية، التي جعلت من القطاع العام وسيلةً لمراكمة الثروات عبر الوساطة بين القطاع العام والمحتكرين المحليين والسوق العالمية لاسيما في مجال المواد الاستهلاكية، إضافةً إلى إشرافها على

عمليات التهريب في السوق السوداء، وكل ذلك بترابط بنيوي عضوي مع البورجوازية التقليدية "ففي كثير من الحالات كان القطاع الخاص الرأسمالي يقوم بإنتاج المادة الأولية ويبيعها إلى القطاع العام ليصنِّعها ثم يقوم القطاع الخاص بتوزيع المادة المصنعة وتسويقها، وفي مثل هذه الحالات يفقد القطاع العام إمكانيات كبيرة للتراكم المالي بينما يحصل القطاع الخاص على أرباح طفيلية طائلة من خلال الاحتكار و التحكم بالأسعار"(عكاش، 2005).

إنه وفي ظل هذه الظروف، لم يمكن ممكنا الاعتماد على الطبقة البرجوازية للاطلاع بمهمات النهضة والتصنيع والتنمية الاقتصادية، ولا وفي إعادة توزيع الثروة وتعميم العدل الاجتماعي وتوفير الأجواء المعيشية اللائقة للإقلاع الاقتصادي المنشود في أغلب الدول العربية.

6- دور البرجوازية العربية المثبط في عملية الانتقال الديمقراطي:

مثلت نظرية التحديث لـ مارتن ليبست إحدى المداخل الشهيرة لتفسير الانتقال الديمقراطي، وهي تجادل بأن "الديمقراطية تخرج من رحم الديكتاتورية عن طريق التنمية الاقتصادية"؛ فعندما تنمو الدول تصبح البنى الاجتماعية أكثر تعقيدا، العمال أكثر نشاطا، المجتمع المدني أكثر قوة، وبالتالي يصبح حكم الديكتاتورية أقل تأثيرا (Elbadawi & Makdisi, 2013, p.4). لقد اتبعت البرجوازية الغربية مسارا مشابها، حيث نشأت عن النظام الإقطاعي ومن ثم تمردت عليه، كما استفادت أيضًا من الثورة الصناعية التي زادتها ثراءً ونفوذًا، وجعلتها أكثر استقلالية. وعلى العكس من ذلك، فإن ما ضل يميز البرجوازية العربية منذ نشأتها هو نسجها لعلاقات معقدة ومتشابكة مع مختلف أجهزة الأنظمة التسلطية القائمة.

إن سعي الأنظمة في الدول الريعية العربية إلى الاستئثار بالحكم والثروة دفعها إلى العمل على منع قيام قوى اجتماعية وسياسية معارضة ومعبرة عن مصالح وطموحات فئات مختلفة من المواطنين، لذا فهي قد منعت أو قيدت بروز أيا من الفئات الاجتماعية المستقلة من غير تلك الموالية لها (النقيب، 1989، ص. 149). لقد حررت الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط في أغلب الدول العربية الريعية الأنظمة القائمة من الحاجة إلى التحالف مع أو التبعية لأي مجموعة اجتماعية أو اقتصادية ذات وزن في المجتمع، كما حررتها من ضغوط الطبقات الاجتماعية الأخرى بفضل سياسة توزيع الريع في المجالات الاجتماعية والخدمية. وحتى الطبقة البرجوازية في هذه الأنظمة جاءت غير مؤهلة للقيام بأدوارها المنشودة في المطالبة بالإصلاح، فارتباط مصالحها بشكل وثيق بخزينة الدولة كان عاملا محددا في قدرتها على الحراك السياسي نحو أفاق ديمقراطية. ولذلك كان للبرجوازية العربية تاريخيا دور سلبي في تعزيز مساعي الانتقال الديمقراطي في دول العالم العربي للأسباب التالية:

- أ- التنكر للحرية السياسية: في أعقاب حصول البلدان العربية على استقلالها ساد اتجاه يؤكد العلاقة الارتباطية بين نجاح التنمية وبين غياب التعددية السياسية، الأمر الذي دفع إلى اعتماد معظم هذه الدول على نظام الحزب الواحد ومركزية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها التنموية تحت ذرائع متعددة، أهمها أن الواحدية السياسة والمركزية في اتخاذ القرار هي الطريقة الأقدر على توفير متطلبات العملية التنموية مثل إقامة الوحدة الوطنية وتجاوز أزمة التكامل وأزمة تعدد الولاءات المجتمعية (فياض والجاسور، 2002، ص. 78)، وإذ تقربت الطبقة البرجوازية من السلطة لخدمة مصالحها، فهي قد شددت على التنمية بلا ديمقراطية

لأن الذي كان يهم هذه الطبقة الاجتماعية في شأن الحريات هو فقط حرية التملك والاستثمار مع التنكر لأي من أشكال الحريات السياسية كحرية.

- ب -التحالف مع السلطة: من أكثر ما يميز البرجوازية العربية هو نسجها لعلاقات معقدة ومتشابكة مع مختلف أجهزة السلطة، بل أن العديد من وجوهها ينتمون إلى عالم السلطة، إما عن طريق عضوية الأحزاب السياسية الموالية للسلطة والتي تتيح عضوية البرلمان بفضل المال السياسي، أو ينتمون للجهازين الأمني والعسكري، ما مكن العديد من وجوها من ضمان امتيازات اقتصادية ضخمة كالقروض ومشاريع الاستثمار بالتراضي فقط ودون وجود قيود في تنظيمية ورقابية. بل وانه في كثير من الأحيان اختلطت واندمجت مصالح هذه البرجوازية مع مصالح الدولة وأصبحت من الدولة والى الدولة بما يصعب من مواجهتها (عصامي، 2011).
- ج - الاستفادة من الفساد: من بين خصائص البرجوازية العربية هو أنها -في الغالب- طبقة فاسدة، تساند الفساد الإداري، المالي والسياسي، بل هو مظهر من مظاهر تطورها وضمان إستمراريتها في غياب المنافسة الشريفة القائمة على حرية المبادرة والابتكار والذكاء التجاري والاستثماري، فالفساد رهان فاعليتها ومصدر قوتها في بيئة يغيب فيها تكافؤ الفرص وسيادة الشفافية وتطبيق القانون، لذلك فهي تنمّي الفساد وتشجعه وتمارسه لأنه مصدر ثرائها ونفوذها (عصامي، 2011).
- د- التبعية الخارجية: بدلا من أن تنشأ نتيجة لتحولات مجتمعية داخلية في المجتمع العربي، فقد نشأت البرجوازية العربية في وضع اقتصادي ساده التواجد الاستعماري، وهو ما أفسح المجال للقوى الخارجية في أن يكون لها حجر الأساس في تأسيسها. فلقد كان للقوى الاستعمارية دور كبير في تعزيز نفوذ البرجوازية العربية محليا، وللأسف فإن هذا الارتباط ضل قائما بعد الاستقلال لخدمة مصالح متبادلة بينهما. فلم يكن من أبناء هذه البرجوازية رجال صناعة، ولم تكن متجهة أساسًا نحو الإنتاج والإنجاز والعمل، بل دوما ما كانت تراهن على تحقيق مكاسبها من خلال العودة إلى الدولة الاستعمارية القديمة، وتطمح أن تحل مكانها فقط أو بالأحرى أن تساعدها في تطوير شكل استعمارها من خلال لعب دور الوكيل(جمال، 2017).
- د- التبعية الثقافية: تبدو الطبقة البرجوازية العربية كطبقة مستلبة ثقافيا، ويظهر ذلك واضحا في أسلوب عيشها وتربية أبنائها وتعليمهم، مع التنكر في الغالب للثقافة المحلية لصالح ثقافة المستعمر في جانبها الرأسمالي والاستهلاكي دون بعدها الإنساني العلمي والتكنولوجي. هذا الإنكار كثيرا ما خلق لديها شعورا بالتفوق على حساب الفئات البسيطة من المجتمع، ما يجعلها قليلة الوعي بالانتماء للوطن وتبني شواغله وقضاياه. وفي ضوء ذلك تتراجع فرص بروز بورجوازية وطنية حقيقية تتبنى مشروع النهضة والدفاع عن الثقافة المحلية، كما هو الشأن في نموذج التنمية الأسيوي الذي استفادت من الحضارة الغربية مع الحفاظ على شخصية وثقافة و خصوصية الموروث الآسيوي (عصامي، 2011).

على أساس مما سبق، لم يكن ممكنا الاعتماد على الطبقة البرجوازية لقيادة التغيير نحو الديمقراطية، لأن مكانة هذه الطبقة في البناء الاجتماعي العربي لطالما كانت خاصة لا يمكن مقارنتها بمكانة البرجوازية في الأنظمة الغربية.

فالبرجوازية العربية –كما يشير عزمي بشارة- كانت دوما مرتبطة بعلاقات مباشرة وصلات عضوية بالنظام الحاكم (Bishara, 2012, p.23). ولهذا جاء إخلاصها لليبرالية السياسية مثل إخلاصها لليبرالية الاقتصادية محل شك، فالذي كان يهمها أكثر بشأن الحريات هو الحرية الاقتصادية في مقابل التنكر للمطالب الشعبية بالحريات السياسية.

7- خاتمة:

تكاد تجتمع الدول الحديثة في العالم العربي على نمط متشابه للاقتصاد السياسي، أساسه درجة الاعتماد المتبادل الكثيفة بين الاقتصاد والسياسة تضطلع فيهما الحكومات المركزية بدور متدخل راجح؛ فمن خلال المزاوجة بين السياسة والاقتصاد احتكرت أغلب الأنظمة العربية مصادر القوة والنفوذ في المجتمع، واستطاعت من خلالهما التأسيس لنظام قائم على الريع الاقتصادي والاستبداد السياسي كأهم سماته المشتركة. تاريخيا، وبينما استطاعت البرجوازية الغربية في وضع مشابه تقريبا إطلاق ثورة التغيير السوسيو-اقتصادي المطلوب لمشاريع التنمية والديمقراطية في أوربا الحديثة، فشلت البرجوازية العربية في نهج نفس المسار، بل كانت عاملا مثبطا للتغيير ومساعدا أكثر على ترسيخ نمط الاقتصاد السياسي السائد في الدولة العربية المعاصرة.

يجد هذا الوضع تفسيره في كون البرجوازية العربية لم تنشأ وتتطور بالتدرج كنتيجة لتحولات بنيوية في المجتمع العربي، بل نشأت في ظل الوجود الاستعماري الذي لم تضطر غالبا لمقاومته واستفادت من منظومة حكمه، فجاء أن كان ارتباطها بالقوى الاستعمارية الخارجية أو ممثليها المحليين أقوى من ارتباطها بالقوى المجتمعية الوطنية. لذا قد يكون وصف"الرأسمالية الكومبرادورية" أو"برجوازية الصفقات" مناسبا أكثر لفهم بنية الطبقة البرجوازية العربية. والحال كذلك، لم يمكن ممكنا الاعتماد على الطبقة البرجوازية للاطلاع بمهمات النهضة والتصنيع وإعادة توزيع الثروة وتعميم العدل الاجتماعي، كما استعصى الرهان عليها لقيادة التغيير نحو الديمقراطية؛ فالبرجوازية العربية منذ نشأتها نمت بلا ليبرالية سياسية، وبعدما تقربت من السلطة شددت على التنمية بلا ديمقراطية.

وعموما، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا تبدو وضعية البرجوازية العربية بعد الاستقلال في الاقتصاد، السياسة والمجتمع العربي كالبورجوازية الغربية عند انطلاق النهضة الأوروبية، بل هي طبقة بورجوازية هجينة أقرب ما تكون للطبقة الارستقراطية لطبيعة ارتباطها الوطيد بالسلطة، ويمكن أن نلاحظ ذلك في رفضا للديمقراطية والحرية السياسية ولمشروع التحديث والنهوض بالتراث والثقافة المحلية والوطنية،
- في أحيان كثيرة كانت البرجوازية العربية عاملا معيقا أمام السعي للنهوض بمشروع التنمية الاقتصادية، فبعد الاستقلال تحالفت البورجوازية الناشئة مع الإقطاع ذو الجذور العميقة ليعيدا إنتاج التبعية وليحولا الاستقلال إلى استقلال شكلي، تحولت معه الدول العربية إلى سوق لتزويد رأس المال العالمي بالمواد الأولية التي تحتاجها صناعاته، وبالمقابل جعلت السوق العربية سوقا واسعا للمواد الاستهلاكية الغربية.
- قد لا يكون مناسبا إسقاط مصطلح "البرجوازية" على الطبقات الغنية بالمجتمعات العربية، لأنها لم تؤدي الدور التنويري والتاريخي للبورجوازية الأوربي، بل هي طبقة تجمع بين ملامح الإقطاعية القديمة، مع الاندماج

في الرأسمالية العالمية الحديثة، مع غياب لأي دور إيجابي، تنويري نهضوي يؤثر في المجتمعات على المستوى الفكري والثقافي.

- إن لعجز البرجوازية المحلية عن النهوض بمشروع التنمية الوطنية وبناء مجتمع حداثي وديمقراطي أسبابه العميقة النابعة من خصوصيتها في المنطقة العربية، إضافة إلى أسباب تاريخية داخلية وأخرى خارجية، فالبورجوازية الناشئة وإن قدمت دعماً في بداية نهوضها لمثقفي النهضة العربية ولكنها ما لبثت أن أبانت بعد الاستقلال عن اندماج مصالحها مع مصالح أنظمة الحكم القائمة.

- قائمة المراجع:

بشارة، عزمي. (2012). الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، الدار العربية للعلوم.

جمال، أميرة . (2017، 18 ماي). البرجوازية العربية كوجه آخر للبرجوازية الأوروبية، نشر يوم 18-05-2017، تم استرجاعها في 15 ماي، 2020 من الموقع المختصر https://bit.ly/2Y7EcGP .

حافظ، زياد. (2006). "أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية". من كتاب النجار أحمد السيد وآخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الخاطر، خالد بن راشد. (2015). "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، عدد اغسطس 2015، 1-67

الصوراني، غازي. (2004، 22 جانفي). مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الحوار المتمدن، العدد721، تم استرجاعها في 20 ماي، 2020 من الموقع المختصر: https://bit.ly/3dEZ3YD.

عبد اللطيف، كمال، وآخرون. (2012). الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عصامي، محمد بوعلام . (2011، 14 نوفمبر). مصطلح البرجوازية وإسقاطه على الطبقات الغنية في المجتمع العربي"، الحوار المتمدن، العدد3546، تم استرجاعها في 25 ماي، 2020 من الموقع المختصر:https://bit.ly/30h3fKq

عكاش، عمار . (2005، 13 ديسمبر). البرجوازية الصغيرة ومشروع التنمية العربية: سوريا نموذجا، الحوار المتمدن، الحوار المتمدن، العدد 1398، تم استرجاعها في 28 ماي، 2020 من الموقع المختصر: https://bit.ly/2Abaf0t .

فياض، عامر حسن وناظم، عبد الواحد الجاسور. (2002)، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية. أبوظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

النقيب، خلدون حسن . (1989). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربة من منظور مختلف، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

Altunişik,Meliha Benli.(2014). "Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal", Uluslararasiilişkiler, vol 11, N 42, 57-91.

Bishara, Azmi. (2012) . "Revolutions, Reforms and Democratic Transition in the Arab Homeland from the Perspective of the Tunisian Revolution", Palestine-Israel Journal, Vol. 18 No. 1, 22-25

Elbadawi, Ibrahim & Makdisi, Samir. (2013). "Understanding Democratic Transitions in The Arab World", Cairo, Economic Research Forum, Working Paper No.765.

Farsoun, Samih. (1997). "Class Structure and Social Change in the Arab world ", In Hopkins, Nicholas & Ibrahim, Saad Eddin (eds), Arab society, Class, Gender, Power and Development, Cairo, The American University in cairo press.

Iqbal, Aamir & Others. (2015). "An Analysis of the Role of Comprador Class: A Neo-Colonial Study of a Case of Exploding Mangoes", British Journal of English Linguistics, Vol.3, No.2, 6-12.